

الديمقراطية والشبكات الاجتماعية: بين ضرورة التنظيم وحدوده

Democracy and Social Networks: The Necessity and Limits of Regulation

ترجمة: د. صالح محمد عبد السلام*

جامعة نانت. فرنسا

daleh2024@yahoo.com

تأليف: د. أيسغول فيستكجي

جامعة كان نورماندي . فرنسا

Aysulfistikgi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/12/15

تاريخ القبول: 2024/12/02

تاريخ الاستلام: 2024 / 11 / 18

ملخص:

تناول هذا البحث المخاطر الديمقراطية الناتجة عن تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يُنظر إلى هذه المنصات في البداية كأدوات لتعزيز الديمقراطية. يسعى البحث إلى استكشاف كيفية تأثير هذه الوسائل على الديمقراطية التمثيلية، وكيف يمكن تنظيمها لحماية القيم الديمقراطية الأساسية، مع التركيز على أهمية المبدأ التداولي. اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات القانونية والسياسية المتعلقة بالديمقراطية الرقمية ومخاطر التضليل عبر الإنترنت. تم استعراض عدة حالات معاصرة، مثل قضية كامبريدج أناليتيكا وغيرها، لتوضيح كيف تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي على الشرعية الديمقراطية. كما تم استخدام مفاهيم نظرية مثل الديمقراطية التداولية كما طرحها يورغن هابرماس. أظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي، رغم كونها أدوات لتعزيز الديمقراطية، تحمل في طياتها مخاطر كبيرة تهدد الشرعية الديمقراطية، مثل التضليل والمعلومات المضللة. يتطلب الأمر تنظيم هذه المنصات بشكل يتماشى مع القيم الديمقراطية، بحيث يتم الحفاظ على حرية التعبير والتواصل، مع ضمان عدم تأثير التضليل على العمليات الديمقراطية بالإضافة إلى نتائج أخرى.

الكلمات المفتاحية: ضرورة؛ تنظيم؛ وسائل التواصل الاجتماعي؛ التلاعب؛ التضليل؛ الديمقراطية؛ المساواة.

Abstract:

This research examines the democratic risks arising from the regulation

* المؤلف المرسل: د. صالح محمد عبد السلام

of social media, platforms initially perceived as tools for enhancing democracy. The study seeks to explore how these media impact representative democracy, and how they can be regulated to protect fundamental democratic values, with a particular focus on the principle of deliberative democracy. The research is based on an analysis of legal and political literature related to digital democracy and the risks of online disinformation. Several contemporary cases, such as Cambridge Analytica, are reviewed to illustrate how social media influences democratic legitimacy. Theoretical concepts, such as Jürgen Habermas's deliberative democracy, are also employed. The findings reveal that while social media can enhance democracy, it also poses significant risks that threaten democratic legitimacy, such as misinformation and disinformation. Regulating these platforms in a manner aligned with democratic values is imperative, ensuring that freedom of expression and communication are preserved while mitigating the impact of disinformation on democratic processes

Keywords: *Necessity; Regulation; Social Media; Manipulation; Democracy; Equality.*

مقدمة:

لا يبدو أن الخطر الديمقراطي الكامن وراء تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي واضحًا للعيان في البداية. ذلك لأن التطور الرقمي كان يُنظر إليه في المقام الأول كفرصة لتحسين ديمقراطياتنا. وقد ظهرت مفاهيم مثل "الديمقراطية السيبرانية"⁽¹⁾، "الديمقراطية الرقمية"⁽¹⁾، "الديمقراطية الإلكترونية"⁽¹⁾ أو "الديمقراطية الإلكترونية"⁴ بهدف تسليط الضوء على أن مثل هذا التطور لا بد أن يكون له انعكاسات على هذا المفهوم الكلاسيكي للقانون والذي يعد أساسًا للثقافة السياسية الليبرالية.

كما يسلط مجلس الدولة الضوء في دراسته السنوية المخصصة لعام 2022 لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث "[...] يُقدر أن حوالي 60% من سكان العالم نشطون على وسائل التواصل الاجتماعي (أي ما يقارب 4,2 مليار مستخدم) وأن متوسط الوقت الذي يقضونه هناك يصل إلى 145 دقيقة للشخص الواحد يوميًا"⁵. في ضوء هذه البيانات، تم النظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي في البداية على أنها أدوات للديمقراطية، حيث إنها تضع المواطن في قلب الفضاء العام، وتؤسس مكانًا جديدًا ملائمًا للتعبير عن الرأي المدني. وبالتالي، من خلال إنشاء نوع من "العلاقة الأفقية" بين الحاكم والمحكوم⁶، يمكن اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي بديلًا جزئيًا عن الشكل التقليدي للديمقراطية، الذي يتمثل في الديمقراطية التمثيلية التي تعاني من أزمة في التمثيل. في هذا السياق.

سنعتمد على تعريف الشبكة الاجتماعية الذي أقره قانون الأسواق الرقمية الأوروبي (DMA)، والذي ينص على أنها "منصة تتيح للمستخدمين النهائيين التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض، ومشاركة المحتوى واكتشاف مستخدمين ومحتويات أخرى، عبر أجهزة متعددة، وخاصة من خلال المحادثات عبر الإنترنت (الدردشة)، والمنشورات (المشاركات)، والفيديوهات والتوصيات"⁷.

لقد بدت الآفاق التي انفتحت أمام تطوير الديمقراطية عبر وسائل التواصل الاجتماعي واضحة للعيان، وذلك لأن هذه الوسائل من شأنها أن تعزز المبادئ الأساسية لنظرية الديمقراطية وهما الحرية والمساواة⁸. فزيادة حرية المعلومات والتواصل والتعبير في عصر الرقمية، وإمكانية حصول أي فرد على هذا الفضاء الجديد، وإنشاء هوية رقمية، والوقوف على قدم المساواة مع جميع مستخدمي الشبكات، كلها أمثلة، وإن كانت تحتاج إلى توضيح، على تعزيز مبادئ الحرية

والمساواة في إطار وسائل التواصل الاجتماعي. ويدعم هذا الرأي عدد من الأحداث المعاصرة الكبرى التي لعبت فيها وسائل التواصل الاجتماعي دوراً أساسياً في تمكين المواطنين من التعبير عن أنفسهم في وجه الاضطهاد المؤسسي، مثل الربيع العربي وحركات "حياة السود مهمة" و"أنا أيضاً".

وبالتالي، أصبح النقاش الآن يتركز حول مفهوم "الديمقراطية الرقمية"، الذي يتطلب إعادة تقييم طرق مشاركة المواطنين في السلطة، مع الأخذ في الاعتبار "المنصة" التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الصوت المدني. يمكن أن تُعتبر هذه المشاركة جزءاً من إطار الديمقراطية التمثيلية من خلال إنشاء قوة موازية للمواطنين تهدف إلى تحقيق "ديمقراطية مستمرة" وتعويض أوجه القصور في الشرعية الديمقراطية للديمقراطية التمثيلية.

لذا، فإن تطور وسائل التواصل الاجتماعي يستدعي إعادة تشكيل دور المواطن في سياق الديمقراطية. ومن هنا، تستطيع وسائل التواصل الاجتماعي أن تلعب دوراً أكبر في معالجة الثغرات التي تعاني منها الديمقراطية التمثيلية من خلال مبادئ الديمقراطية التداولية⁹.

على نهج كتابات يورغن هابرماس وجون رولز، يرى شارل جيراد أن المبدأ التداولي يسمح لنا بـ"رؤية أساس الشرعية الديمقراطية الصحيحة للقرارات السياسية في التداول العام بين المواطنين المتساوين"¹⁰. وبهذا يتم التركيز على طرح القضايا السياسية الكبرى للنقاش العام وفتح هذا النقاش أمام "المواطنين العاديين"¹¹. وكما يلخص برنارد مانين، فإن المفهوم التداولي يستند إلى فكرة أن "الديمقراطية لا تقتصر على حصر الأصوات، بل يكمن جزء أساسي من قيمتها في الطريقة التي يشكل بها المواطنون إراداتهم السياسية، والتي يعبرون عنها بعد ذلك من خلال التصويت"¹².

منذ عام 1993، يشدد مانين على أهمية التداول الذي يتيح مواجهة الإرادات الفردية بهدف الوصول إلى قرار سياسي¹³ يتمتع، وفقاً للكاتب، بقدر أكبر من الشرعية مقارنة بالمبدأ الأغلي المعمول به في الأنظمة التمثيلية، ولا يمكن أن يحل محل اتفاق بالإجماع الذي يُعتبر الشرعي الوحيد¹⁴.

إذا كان المبدأ التداولي يمكن أن يتجسد بشكل ملموس في إطار الشبكات الاجتماعية، فإن الرغبة في تقييد حرية التعبير للمستخدمين على هذه المنصات والمواطنين بشكل عام، من خلال فرض تنظيم على الشبكات الاجتماعية، قد تبدو

في البداية متعارضة مع عملية التداول. ومع ذلك، على الرغم من الفرص الواعدة التي توفرها الأدوات الرقمية لأنظمتنا الديمقراطية التي تسعى دائماً إلى تعزيز الشرعية، فإن الحاجة إلى تنظيم الشبكات الاجتماعية تبرز بوضوح، نظراً لأن هذه المنصات تمثل أيضاً مخاطر كبيرة على أسس الأنظمة السياسية الحالية.

في الواقع، تكشف الديمقراطية في عصر الرقمية عن العديد من الثغرات والقيود، مما يهدد شرعية المؤسسات الديمقراطية من خلال التأثير على عملياتها. على سبيل المثال، أظهرت قضية كامبريدج أناليتيكا، واقتحام مبنى الكابيتول في الولايات المتحدة، والأحداث الأخيرة في البرازيل أن الديمقراطيات الحديثة، حتى تلك التي تتمتع بأكثر تاريخ راسخ، تواجه تحديات تهز أسسها عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما أن الأزمة الصحية قد زادت من الوعي، خاصة على المستوى الأوروبي، بالمخاطر المرتبطة - "بتعرض المواطنين للتضليل على نطاق واسع"، وهو ما يشكل "تهديداً كبيراً لأوروبا"¹⁵. وبالتالي، كما يؤكد رومان بادوار وشارل جيراد، فإن "تنظيم النقاش العام على الإنترنت أصبح ضرورة ملحة للديمقراطيات الأوروبية"¹⁶.

إذا كان السؤال حول مبدأ تنظيم الشبكات الاجتماعية وطرق تطبيقه قد طرح مراراً وتكراراً¹⁷، فإنه من الضروري إعادة النظر في هذا التنظيم بالتوازي مع المفاهيم الأساسية للقانون العام ومفهوم الديمقراطية.

قد تبدو الرغبة في تنظيم الشبكات الاجتماعية متعارضة مع المبادئ الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير والتواصل. ومع ذلك، أصبح هذا التنظيم ضرورياً لحماية مؤسساتنا الديمقراطية من الاضطرابات ورغبة الشركات التي تسعى لنشر المعلومات المضللة، والتي تؤثر بشكل كبير على النظام العام عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يتطلب الأمر تنظيمًا لحماية مفهوم معين للديمقراطية، وهو الديمقراطية التداولية، التي تعتمد على احترام المبدأ التداولي، والتي تتعرض للخطر بسبب أساليب التضليل السائدة حالياً على الشبكات الاجتماعية. لذا، يمكن تبرير التوازن بين الديمقراطية وتنظيم الشبكات الاجتماعية على المستوى السياسي إذا تم النظر إلى هذا التنظيم من منظور احترام المبدأ التداولي (2).

علاوة على ذلك، على المستوى القانوني، يستلزم هذا التنظيم تقريب مفهومي النظام العام والديمقراطية، بمعنى أن القيود المفروضة على حريتي التعبير والتواصل تهدف إلى مكافحة التضليل. وإذا كانت مثل هذه المقاربة قابلة للجمع مع

الديمقراطية الليبرالية بشرط وجود بعض الشروط، فإن تنفيذها لا يزال يثير تساؤلات في ضوء غياب سيادة رقمية وطنية. يجب بالضرورة صياغة هذه السيادة على مستوى أوروبي آخر، ولكن هل ستكون كافية لحماية الديمقراطية من زعزعتها الناتجة عن التلاعب بالرأي العام (3).

2. التوفيق بين الديمقراطية والرقمنة من خلال منظور المبدأ التداولي

تطور وسائل التواصل الاجتماعي يؤثر على عمل المؤسسات الديمقراطية. من خلال توفير فضاء عام جديد كما يرى هابرماس، هذه الشبكات تعيد الاعتبار للديمقراطية التمثيلية المتأزمة من خلال تعزيز الديمقراطية التداولية (2.1). ومع ذلك، يواجه هذا المبدأ التداولي عقبة كبيرة ومتزايدة على هذه المنصات وهي المعلومات المضللة (2.2).

1.2 إعادة التفكير في آليات الديمقراطية في عصر الرقمية: ضرورة تعزيز المبدأ

التداولي

من الناحية النظرية، تستند مبررات اللجوء إلى نظرية التمثيل إلى حجة إمكانية إجراء حوار وتداول للآراء بين الممثلين في إطار البرلمان، مما يسمح بالنقاش المتبادل، وهو أمر غير ممكن عملياً في إطار الديمقراطية المباشرة. وبالتالي، يشكل المبدأ التداولي أحد أسباب وجود النظام التمثيلي. ومع ذلك، فإن الواقع العملي للمبدأ التداولي يبدو أنه يتعرض لتحديات متزايدة في الأنظمة المعاصرة، خاصة تلك التي ترسخ فيها مبدأ الأغلبية في الممارسة السياسية. فعلى سبيل المثال، يمكن انتقاد الديمقراطية البرلمانية في ظل الجمهورية الخامسة الفرنسية لأنها تبدو وكأنها تقلل من أهمية المبدأ التداولي في داخلها. وهذا يؤدي إلى اتهام الجمعية الوطنية بأنها تحولت إلى مجلس يصادق على قرارات الأغلبية، بينما يتم توجيه أصابع الاتهام إلى المعارضة بمحاولاتها تعطيل عمل البرلمان، مما يعتبر عاملاً سلبياً يؤثر على المبدأ التداولي.

على سبيل المثال، تم تسليط الضوء على المناقشات البرلمانية حول إصلاح نظام التقاعد وتعرضت للكثير من الانتقادات. ومن بين هذه الانتقادات، أعرب دنييس بارانجر عن قلقه¹⁸، ليس فقط إزاء استخدام الحكومة بطريقة مشكوك فيها لأدوات تسيير العمل البرلماني بهدف اختصار النقاش، بل أيضاً إزاء المعارضة

التي لم تستطع استغلال الساحة البرلمانية لتقديم اعتراض بناء على الأغلبية بهدف تطوير النص، ولو بشكل هامشي، بما يتعارض مع قناعاتها السياسية. ويبدو أن ثقافة الويب، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، قد أثرت على الديمقراطية التداولية حتى داخل الجمعية الوطنية. ومع ذلك، يمكن القول: أيضاً أنه في مواجهة إصرار السلطة التنفيذية على تمرير إصلاحها واستخدامها للآليات المتاحة لها، لجأت المعارضة في النهاية إلى الوسائل المتاحة لها لحشد القوى السياسية خارج الإطار المؤسسي. وتبدو هذه الاستراتيجية وكأنها تتبع مرة أخرى ثقافة وسائل التواصل الاجتماعي التي تركز على التفاعلات الفورية والمواجهة المباشرة بدلاً من التفكير العميق والنقاش البناء على المدى الطويل. وتؤثر سرعة التبادلات المرتبطة بالتطور الرقمي على أسس الديمقراطية التمثيلية وتدفعنا إلى إعادة النظر في ملامحها في عصر الرقمية.

يمكن أحد التحديات الرئيسية أمام المؤسسات والمواطنين على حد سواء في إعادة التركيز على المبدأ التداولي للحفاظ على شرعية النظام الديمقراطي أو تجديدها. ويتطلب ذلك تشجيع الحوار والتداول ليس فقط في الإطار المؤسسي، بل أيضاً في الفضاء العام الذي تشكله حالياً وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا يتطلب توفير الظروف الملائمة للديمقراطية التداولية لضمان شرعية المشاركة المدنية في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها. ويمكن لهذه الشرعية أن تعيد النظر في المؤسسات بشكل عام وفي القرارات السياسية بشكل خاص، بحيث تُنظر إليها على أنها نتاج لعملية سياسية طويلة قائمة على العقل. بالطبع، هذا ليس سوى مثال مثالي للديمقراطية يجب أن نسعى لتحقيقه. ومع ذلك، في عصر تسيد القانون على الشرعية، فإن استعادة الشرعية أمر ضروري لتجنب الخلل والمخاطر التي قد تنشأ في إطار هذه المنصات الرقمية. وبالتالي، فإن الحوار السياسي هو السبيل لاستعادة الشرعية الديمقراطية لمكانتها اللائقة.

تُعرف الديمقراطية التداولية بأنها "نموذج للنظرية الديمقراطية يعتمد على أن الحوار العام الحر بين مواطنين متساوين هو أساس الشرعية السياسية"¹⁹. وربما تكون هذه الديمقراطية هي الإطار الأنسب للتطور الرقمي الذي تشهده المجتمعات. فحتمًا أن هذا التطور يحمل في طياته آثارًا سياسية يستوجب إعادة النظر في المؤسسات في ضوء هذه المعطيات الجديدة. ومع ذلك، فإن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي لا يعني بالضرورة اللجوء بشكل أكبر إلى أساليب الديمقراطية التشاركية التي تتطلب إشراك المواطنين مع الممثلين في صنع القرار

السياسي. هذه مشكلة يجب على كل مجتمع أن يجيب عليها وفقاً لخصائصه وظروفه الثقافية وطبيعة علاقته بالديمقراطية.

يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي، بدلاً من أن تكون عائقاً، مورداً حقيقياً في مواجهة هذه الأزمة التي تواجهها النظم التمثيلية في المجتمعات الليبرالية المعاصرة²⁰. من خلال تشجيع الحوار الجماعي وتكوين الإرادات الفردية وتصادمها، يسمح المبدأ التداولي بتصور الحلول السياسية خارج الإطار الأيديولوجي الذي يمثل في بعض الأحيان قيداً في ظل تطور الانضباط الحزبي.

ويرى هابرماس أن "جوهر السياسة التداولية" يكمن في تحسين "المعتقدات في المواجهة السياسية، وبالتالي" في إمكانية "الاقتراب من الحلول العادلة للمشاكل التي تواجه المواطنين"²¹. ويتكامل المبدأ التداولي مع الديمقراطية التمثيلية دون أن يشكك فيها، بل يعزز شرعيتها من خلال تنظيم الانتخابات في إطار يسمح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والحوار وتسليط الضوء على المصالح التي يجب على الديمقراطية التمثيلية أن تعمل من أجلها²².

ومع ذلك، وفقاً لهابرماس، لا تبدو المنصات الرقمية قادرة على أداء وظيفة الفضاء العام السياسي بنفس الطريقة التي تقوم بها وسائل الإعلام التقليدية، التي تهدف إلى "تشكيل آراء عامة متنافسة تتوافق مع معايير السياسة التداولية"²³. ويؤكد المؤلف على الطبيعة المجزأة وغير المنظمة للمنصات الرقمية، التي تميل إلى التطور نحو "دوائر تواصلية تغلق على نفسها بشكل عقائدي"²⁴.

وبالتالي، فإن عدم وجود شمولية في وسائل التواصل الاجتماعي يمنع "توجيه انتباه جميع المواطنين نحو نفس الموضوعات، بهدف دفع كل فرد منهم، وفقاً لمعايير متفق عليها، لتكوين حكمه الخاص حول القضايا التي تتطلب اتخاذ قرارات سياسية في كل مرة"²⁵. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الفترة التحريرية التي تتيح للجميع نشر المحتوى بحرية²⁶، يجعل هابرماس يصف هذه الوسائل بأنها "مجال - يدعي أنه فضاء عام"²⁷، وذلك بسبب وجود تداخل معين بين الفضاءات العامة والخاصة، وهو ما لم يكن موجوداً في وسائل الإعلام التقليدية. ويختتم المؤلف بالقول: "يتدهور النظام الديمقراطي ككل عندما تفشل البنية التحتية للفضاء العام في جذب انتباه المواطنين نحو القضايا المهمة التي تتطلب اتخاذ قرارات سياسية، وعندما لا تستطيع ضمان تشكيل آراء عامة متنافسة، أي آراء تخضع لفترة وفقاً لمعايير نوعية"²⁸.

يبدو إذن أن أي فضاء يتوافق مع مبدأ الدعاية لا يمكن أن يكون أرضية للمبدأ التداولي. يجب أن يخضع هذا الفضاء العام الجديد، أو "شبه الفضاء العام" وفقًا لمفهوم هابرماس، لشروط معينة، وإلا فإن المبدأ التداولي سيفقد قوته، وبالتالي الرغبة في إضفاء الشرعية على المؤسسات بهذه الطريقة. ويرى هابرماس أن "تنظيم الفضاء الرقمي"، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، يمثل "إلزامًا دستوريًا"²⁹، وبالتالي فهو أحد التحديات الاجتماعية الرئيسية للسنوات القادمة".

استنادًا إلى هذا التفكير، يقترح تشارلز جيرارد مجموعة من الأفكار لجعل الإنترنت ساحة عامة للتداول السياسي. يبرز المؤلف أولاً الفرضية المتعلقة بالاتصال في الديمقراطية، والتي تنص على أنه "[...] ينبغي أن تتدفق المعلومات وتتصادم الآراء في تبادل يكون، قدر الإمكان، متساويًا، عامًا وحرًا"³⁰. لتحقيق مبادئ هذا التواصل الملائم للديمقراطية التداولية، يجب أن يتماشى الفضاء العام مع المعايير التي وضعها هابرماس، وهي: "المساواة في الوضع بين المشاركين"، و"العلنية في التبادلات المفتوحة للجميع"، و"حرية التعبير". وفقًا لجيرارد، ينبغي أن يتبنى "الفضاء العام الرقمي" هذه الخصائص من خلال "توزيع الوصول إلى الرؤية"، و"فتح المنديات"، و"تنفيذ رقابة من قبل المشرفين"³¹.

تتزايد أهمية فكرة تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على شرعية الديمقراطيات الحديثة، حيث تتجلى هذه الفكرة ليس فقط في الأطر النظرية، بل أيضًا في المؤسسات والمجتمع المدني. تتبع هذه الرغبة بشكل أساسي من الحاجة لمواجهة حملات التضليل التي يقوم بها مستخدمو هذه الشبكات، والتي اتسعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. لذلك، أصبح تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الديمقراطيات الليبرالية في عصر الرقمية.

2.2 التضليل عبر الإنترنت: تهديد للمبدأ التداولي

كما أشرنا في المقدمة، فإن العديد من الأحداث المعاصرة التي قد تؤثر سلبًا على استقرار الديمقراطيات الليبرالية تتبع من وسائل التواصل الاجتماعي، وبشكل خاص من انتشار المعلومات المضللة عبر هذه المنصات. يبدو أن وجود وتأثير عملية التضليل عبر الإنترنت يزداد بشكل ملحوظ في صميم الأنظمة السياسية الليبرالية. بدءًا من حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وصولاً إلى الحرب في أوكرانيا، مرورًا بالأزمة الصحية، تطورت تقنيات التضليل وأصبحت تميل إلى التشكيك في شرعية المؤسسات، بل تتجاوز ذلك. يكمن التهديد الأكبر من

التضليل في تأثيره السلبي على الحق في الحصول على معلومات دقيقة، وهو شرط أساسي لنجاح الديمقراطية التشاركية. وإلا، فإن المبدأ التشاركي يفقد قيمته، حيث لا تتيح المناقشات على الشبكات للمواطنين إجراء "نقاش منطقي".

لفهم عواقب هذه الظاهرة، من المفيد تحديدها بدقة مسبقاً. يشير مفهوم التضليل إلى الرغبة في التلاعب بالمعلومات بهدف التلاعب بالرأي العام. من الضروري، كما يقترح إيف بوليه و ماري-ديز-نيج روتيفود دي كالابري، التمييز بينها وبين "المعلومات المغلوطة"³² التي تعني "التعبير عن الآراء" وتشير إلى نشر معلومات خاطئة دون وجود نوايا سيئة. وبالتالي، فإن تحديد عملية التضليل مشروط بمعيار القصدية.

بهذا المعنى، تحدد المفوضية الأوروبية هذا المفهوم على أنه [...] المعلومات التي يمكن التحقق من كونها زائفة أو مضللة، والتي يتم إنشاؤها وتقديمها ونشرها بهدف الربح أو بنية خادعة متعمدة لإيهام الجمهور والتي من شأنها أن تتسبب في ضرر عام. و يقصد بالضرر العام التهديدات التي تواجه العمليات السياسية وعمليات صنع السياسات الديمقراطية والمصالح العامة، مثل حماية صحة مواطني الاتحاد والبيئة والأمن³³.

تعتمد المفوضية على عدة معايير لتحديد التضليل. أولاً، هناك المعيار الموضوعي وهو مدى خطأ أو تضليل المعلومة. ثانياً، هناك المعيار الشخصي وهو النية الكامنة وراء نشر هذه المعلومة، كالسعي لتحقيق الربح أو الرغبة المتعمدة في تضليل الجمهور. وأخيراً، هناك الغاية من نشر هذه المعلومات، وهي إلحاق الضرر بالجمهور، وإن لم تتحقق دائماً. ويشمل هذا الضرر تهديدات للديمقراطية والمصالح العامة. وبهذا التعريف الواسع للضرر، تتضح أهمية النية في تحديد التضليل³⁴.

في السنوات الأخيرة، ظهرت مصطلحات عديدة لوصف هذه الظاهرة، مثل "الأخبار الزائفة" و"ما بعد الحقيقة"³⁵. وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها خلال رئاسة دونالد ترامب عندما حاولت مستشارته كيليان كونواي تبرير نشر معلومات كاذبة عن حشد الحضور في مراسم تنصيبه، واصفة إياها بـ"حقائق بديلة". بذلك، تحول التضليل إلى سياسة رسمية خلال فترة ترامب³⁶، مما أثار مخاوف من دخول عصر "ما بعد الحقيقة"³⁷ الذي تجسد في اقتحام أنصار ترامب لمبنى الكابيتول. نتيجة لذلك، زاد الوعي العالمي بالخطر الذي تشكله المعلومات المضللة على الأنظمة الديمقراطية في العالم المعاصر³⁸.

رغم هذا الوعي المتزايد، إلا أن ظاهرة التضليل قد انتشرت بشكل كبير من حيث الكم والنوع. فقد أخذت أشكالاً متنوعة على وسائل التواصل الاجتماعي، ولم تعد دوافعها سياسية فقط. بل أصبحت تجارة رابحة في العصر الرقمي، مما يثير تساؤلات حول دور هذه الوسائل في خدمة الديمقراطية. وقد ساهم انتشار الروبوتات التي تتنكر في هيئة مستخدمين حقيقيين في تعزيز هذه الظاهرة من خلال ما يسمى بـ "الأتمتة"³⁹.

أصبحت تقنيات التضليل سلعة تجارية تستهدف جمهوراً واسعاً، سواء كانت الشركات الخاصة أو الدول الأجنبية التي تسعى للتأثير على السياسة خارج حدودها⁴⁰. على سبيل المثال، قام اتحاد من وسائل الإعلام بالتحقيق في شركة إسرائيلية متخصصة في نشر المعلومات المضللة والتلاعب بالرأي العام. وتشير التحقيقات إلى أن الشركة عملت بشكل أساسي في المجال الاقتصادي، ولكنها تدخلت أيضاً في حملات انتخابية في عدة دول⁴¹.

يشهد العالم أيضاً تطوراً ملحوظاً في تقنيات "التزييف العميق" أو "الخدع العميقة"⁴²، وهي من صنوع الذكاء الاصطناعي وتزيد من تعقيد تقنيات التضليل، مما يجعل كشفها أكثر صعوبة⁴³. وقد أصبحت هذه التقنية، التي باتت في متناول الجميع، أداة مثالية للتلاعب بالرأي العام⁴⁴ وتنفيذ الدعاية الإيديولوجية.

يشكل تطوير هذه الأساليب التضليلية تهديداً حقيقياً للديمقراطية، حيث يقوض المبدأ التشاركي من خلال هذه التقنيات الجديدة للتلاعب بالرأي العام. لهذا السبب، حاولت العديد من الدول وضع أدوات قانونية لمكافحة التضليل عبر الإنترنت: مثل فرنسا بقانون رقم 2018-1170 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018 الخاص بمكافحة التلاعب بالمعلومات⁴⁵، وفي ألمانيا بقانون الشبكات (NetzDG) المؤرخ في 2 يونيو 2017 والذي يهدف إلى مكافحة خطاب الكراهية والتضليل⁴⁶. وعلى المستوى الأوروبي، يسعى القانون الأوروبي للخدمات الرقمية⁴⁷ إلى تحميل المنصات الرقمية، وخاصة الكبرى منها والتي يستخدمها أكثر من خمسة وأربعين مليون أوروبي، مثل شركات جوجل وأمازون وفيسبوك وأبل ومايكروسوفت، مسؤولية أكبر⁴⁸.

بالنسبة للتشريع الفرنسي تحديداً، أثار قانون عام 2018 جدلاً واسعاً. ومن أبرز نقاط الخلاف، تعريف "الأخبار الكاذبة" الذي شهد تطورات متتالية خلال مراحل إعداد القانون، مما يؤكد على "طابعه المتغير وغير الدقيق"، كما تشير ديان دي بيلسيز⁴⁹. تكمن المشكلة في النسخ السابقة للقانون في غياب شرط

"النية"⁵⁰. وتُعرف "الأخبار الكاذبة" وفقاً للصيغة النهائية للقانون بأنها "ادعاءات أو اتهامات غير دقيقة أو مضللة لحقيقة من شأنها المساس بصدق الانتخابات القادمة... يتم نشرها بشكل متعمد، أو بطريقة آلية أو تلقائية، وبشكل واسع عبر خدمات الاتصال عبر الإنترنت"⁵¹. ورغم أن هذا القانون يقتصر على الأخبار الكاذبة المنتشرة خلال الحملات الانتخابية⁵²، إلا أنه كان لا بد من تدخل المجلس الدستوري لتفسير هذا المفهوم بشكل أكثر دقة حفاظاً على الحريات⁵³.

إن انتشار المعلومات المضللة في العصر الرقمي يؤثر بشكل كبير، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على المؤسسات وشرعيتها. ورغم أن التدخل في الانتخابات يُعتبر من أخطر هذه الظواهر، إلا أن المعلومات الزائفة المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تضعف أيضاً المبدأ التشاركي الذي يُعد جوهر الديمقراطية التمثيلية، مما يؤدي إلى استقطاب المجتمع بشكل قد يكون له آثار دائمة. لذلك، يُعتبر تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي ضرورة أساسية للحفاظ على الديمقراطية، على الرغم من المخاوف المشروعة بشأن التأثير على بعض الحريات التي قد يترتب عليها هذا التنظيم. ومن هنا، تُعد مكافحة المعلومات المضللة تحدياً حقيقياً للحفاظ على النظام العام، الذي أصبح يشمل الآن النظام العام الديمقراطي.

3. حول ملائمة ترسيخ نظام عام ديمقراطي: من المخاطر المحتملة على الحريات إلى حدود السيادة الفعلية للدولة

إن إرساء الديمقراطية التشاركية في عصر الرقمية يتطلب، لتحقيقه، ترسيخ نظام عام ديمقراطي. تتمثل الفكرة في إيجاد أساس قانوني للوقاية من أساليب التضليل. وبالتالي، يجب تحقيق توازن دقيق بين حماية المبدأ التشاركي من خلال مكافحة التضليل وحماية حريات التعبير والاتصال اللتين تعتبران أساسيتين في أي ديمقراطية ليبرالية (1.3). ومرة أخرى، يجب تحقيق توافق، على الرغم من وجود حدود لذلك في فضاء الإنترنت حيث تقتصر سلطة الدول على فرض أوامرها، خاصة في مواجهة قوة الجهات الفاعلة في هذا الفضاء (2.3).

1.3 مكافحة التضليل عبر الإنترنت كجزء من النظام العام: توازن غير مستقر في الديمقراطية الليبرالية

إن حماية المبدأ التشاركي في إطار شبكات التواصل الاجتماعي تتطلب دمجاً واضحاً وغير قابل للتشكيك لمكافحة التضليل ضمن مفهوم النظام العام. فمن خلال

منح هذا الإطار القانوني فقط يمكننا تنظيم مثل هذا الفضاء بفعالية، على الرغم من أن فعاليته تبقى محل تساؤل⁵⁴.

النظام العام هو مفهوم أساسي في القانون الإداري يُعرّف وفق نهج وظيفي⁵⁵. ووفقاً لإتيان بيكار، فإن غاية النظام العام هي تحقيق الدولة الليبرالية⁵⁶. إنه نظام يسمح، من خلال تبرير فرض قيود على الحقوق والحريات الفردية، بـ "ضمان ممارستها بشكل أفضل"⁵⁷. وتستند ممارسة صلاحيات الشرطة الإدارية إلى مفهوم النظام العام، مما يبرر ليس فقط قمع المخالفات، بل وأهم من ذلك، منع وقوعها. هذا الطابع الوظيفي للنظام العام يجعل هذا المفهوم متطوراً ومتعدد الأشكال. فمذ سنوات قليلة، لم يعد النظام العام يقتصر على المفهوم "المادي والخارجي" الذي وضعه مورييس هوريو⁵⁸، بل يتخذ أيضاً شكلاً غير مادي في تركيبته، حيث يهدف إلى حماية كرامة الإنسان⁵⁹ والقيم الأساسية للمجتمع الفرنسي⁶⁰.

هذا النظام العام غير المادي الذي يهدف إلى "قمع أو حرمان من آثاره بعض الأفعال الخالية من العواقب المادية"⁶¹، يبدو مناسباً لاستيعاب هدف مثل مكافحة التضليل كأداة للتلاعب بالرأي العام بالنظر إلى المخاطر التي تشكلها مثل هذه الأعمال. صحيح أن ماري-أوديل بيرو-سيسوكو تشير إلى أن النظام العام غير المادي يحمل "عبئاً أيديولوجياً"⁶²، ولكن هذا لا يمنع من فهمه قانونياً. يلخص جان-كلود مارين تطور "النظر إلى النظام العام"، الذي "كان ينظم لفترة طويلة حول مواجهة بين الدولة والمجتمع" ويترجم الآن أيضاً كـ "سعي مواطنينا، في عالم يدركون تهديداته، إلى حماية أعلى من خلال تدخل الدولة للحفاظ على أمن كل فرد، وكذلك القيم الجمهورية التي يقوم عليها عقدنا الاجتماعي"⁶³. يستشهد القاضي بـ "نظام عام جمهوري" يبدو أنه يفرض نفسه للحفاظ على فكرة "العيش معاً"⁶⁴. إذا كانت هذه الرؤية للنظام العام غير المادي تتطلب توسيع مفهوم النظام العام، وبالتالي بشكل آلي فرض قيود أكثر أهمية على الحقوق والحريات⁶⁵، إلا أنه يبقى أن تطور مكانة الرقمية في المجتمع بشكل عام، وخاصة في الإطار المؤسسي، يستلزم فهم هذه الظاهرة في هذا الإطار القانوني.

يجب أن نضع هذه الإضافة لمكافحة التضليل ضمن إطار النظام العام في منظور حقوق وحريات مرتبطة بها. ففي الواقع، فإن مكافحة التضليل كهدف من أهداف النظام العام تؤدي إلى تقييد حريتي التعبير والاتصال اللتين تحظيان بحماية دستورية واتفاقية. ومع ذلك، يرى المجلس الدستوري أن حرية الاتصال هي حرية

أساسية "أكثر قيمة لأن ممارستها شرط من شروط الديمقراطية وهي إحدى ضمانات احترام الحقوق والحريات الأخرى"⁶⁶.

هذه الحرية التي تحميها الكتلة الدستورية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمبدأ الديمقراطي بل تشكل شرطاً أساسياً للنظام الدستوري الذي تدعيه الديمقراطيات المعاصرة. ذلك أن القيود المفروضة على سلطة الحكام تفترض بالضرورة التعبير عن الانتقادات الموجهة إليهم من قبل المحكومين (الذين يمكنهم بدورهم أن يصبحوا حكاماً، فالانتقال السلمي للسلطة هو علامة على صحة ديمقراطية جيدة).

ولكن حرية التعبير وحدها لا تكفي، لأنها تقتصر على حرية الإبداء⁶⁷. من الضروري أيضاً، لضمان تعدد الآراء السياسية، تسهيل ممارسة حرية الاتصال التي تتمثل في نشر الأفكار المعبر عنها وتمكين المحكومين من "تلقي" هذا التعبير. تجمع حرية الاتصال، وفقاً لرافيه ماجنون، بين "حرية نشر الأفكار والآراء وحرية تلقيها"⁶⁸. بينما تستفيد من حرية النشر "الفئة النشطة"، فإن حرية الاستقبال تستفيد منها الجماهير المستمعة والمشاهدة⁶⁹.

وبالتالي، ترتبط حرية التعبير وحرية الاتصال بالمادة 11 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789⁷⁰، لكن كل منهما لا تشكل سوى "جزء"⁷¹ من هذه المادة. ووفقاً لورانس ماريون، فإن "الأولى تمتلك بعداً فردياً بقدر ما تتعلق بمحتوى الخطاب بينما تمتلك الثانية نطاقاً جماعياً"⁷². ومع ذلك، تظل هاتان الحريتان مرتبطتين في هدفهما من خلال تقارب أضعف مع مثالية الديمقراطية، أو بعبارة أخرى، ديمقراطية تشاركية. ومن ثم، فإن هذا الإدماج في إطار النظام العام الذي وضعه المشرع هو وحده ما يسمح بتصور تنظيم لشبكات التواصل الاجتماعي بهدف تقييد ممارستها. ولكن التقييد، وبالتالي تقييد هذه الحريات، يجب أن يكون استثناءً. إنه ممكن بهدف الحفاظ على النظام العام، ومع ذلك يجب أن يتوافق التنظيم مع مبدأ التناسب.

إن نتيجة هذا الإدماج في النظام العام تفترض منح طابع وقائي لهذا التنظيم يصعب التوفيق بينه وبين حرية الاتصال في إطار ديمقراطية ليبرالية. تتضح هذه الصعوبة من خلال ما أشار إليه بيير بلانكيه الذي يؤكد أن: "[...] مكافحة المعلومات المضللة اعتمدت في فرنسا على شرطة قضائية وقائية"⁷³. وبالفعل، وعلى هذا النحو، على الرغم من أن القانون المذكور لعام 2019 متخصص في مكافحة التضليل، إلا أن الحالة السابقة للتشريع كانت تسمح بالفعل للسلطات

بالتصرف في إطار الشرطة القضائية. وتنص المادة 27 من قانون حرية الصحافة المؤرخ في 29 يوليو 1881، المعدلة بموجب المادة 55 من المرسوم رقم 2017-1386 المؤرخ في 13 سبتمبر 2017، على ما يلي: "يعاقب بالحبس لمدة عام وغرامة قدرها 45000 يورو كل من نشر أو وزع أو أعاد إنتاج، بأي وسيلة كانت، أخبارًا كاذبة أو وثائق مزورة أو مفبركة أو منسوبة كذبًا إلى أطراف ثالثة عندما يكون ذلك، إذا ارتكب بسوء نية، قد أزعج النظام العام أو كان من شأنه أن يزعجه".

إذا كان الأمر يتعلق ببند ذي طبيعة قمعية، فإن صياغة هذا النص تكشف عن "منطق استباقي"⁷⁴ يتجلى "من خلال اللجوء إلى تقنية جرمية تسمى جريمة الوقاية أو جريمة العائق"⁷⁵. وفي هذا "المنطق الاستباقي" نفسه، تنص المادة 24-1 من قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي لعام 2019 على إجراءات مستعجلة يمكن بموجبها لرئيس المحكمة الابتدائية "أن يوجّه إلى أي شخص من شأنه أن يساهم في ذلك جميع التدابير الكفيلة بمنع ضرر أو بوقف ضرر ناجم عن محتوى خدمة اتصال عام عبر الإنترنت". ويمكن بالفعل استخدام مثل هذا النص لوقف نشر المعلومات المضللة عبر الإنترنت، تحسبًا لضرر لم يتحقق بعد. ويتم بالفعل تطبيق المنطق الوقائي، ولكنه يفترض تدخل القاضي، حامي الحريات، وبالتالي لا يختلط مع الشرطة الإدارية التي تمارسها سلطة إدارية وتخضع لرقابة القاضي الإداري.

ومع ذلك، فإن القانون المذكور لعام 2019، وفقًا لبير بلانكيه، يؤكد على إنشاء "شرطة للأخبار الكاذبة"⁷⁶. تمارس هذه الشرطة من قبل سلطة مستقلة كانت سابقًا المجلس الأعلى السمععي البصري (CSA)، وأصبحت منذ ذلك الحين الهيئة التنظيمية للاتصالات السمعية البصرية الرقمية (ARCOM)⁷⁷ بسبب، كما يوحي اسمها، توسيع مهامها لتشمل المجال الرقمي. وإذا كان ممارسة سلطة تقييدية على حرية الاتصال من قبل سلطة مستقلة⁷⁸ أمرًا يستدعي التساؤل في إطار ديمقراطية ليبرالية بسبب هذا المنطق الاستباقي، فإن هذا الأمر يصبح أكثر إشكالية عندما يتعين على هذه السلطة أن تمارسها المنصات نفسها⁷⁹. وكما تشير الدراسة السنوية لمجلس الدولة المذكورة، "فإن هذه الآليات لا تخلو من مخاطر، حيث قد تؤدي بشكل متناقض إلى تعزيز سلطات المنصات التي تحفزها تهديد العقوبات، وإبعاد القضاء والمجتمع عن مراقبة المحتوى، أو قد تكون غير فعالة

نظرًا لعدم التزام بين مراقبة المنظم والانتشار الفوري للمعلومات على الشبكات⁸⁰.

إذا كان من الصعب الاستغناء عن "تعاون" المنصات الرقمية في مجال التنظيم⁸¹، فمن الضروري تحديد معالم هذا التنظيم بدقة بالنظر إلى الحريات المعنية وقيم الديمقراطية الليبرالية التي يهدف النظام العام إلى حمايتها. ومن ثم، بهدف الحفاظ على إطار لممارسة الديمقراطية التشاركية، من الضروري إدماج مكافحة التضليل في النظام العام. ولأسباب نفسها، يجب فهم القيود المفروضة على حرية الاتصال على نحو صارم تمامًا في إطار ديمقراطية ليبرالية. وبالتالي، بهدف الحفاظ على إطار لممارسة الديمقراطية التشاركية وتجنب التلاعب بالرأي العام مع حماية حرية الاتصال على الشبكات الاجتماعية، يجب تحديد ما يشمل التضليل بدقة.

كما رأينا سابقًا، تشدد المفوضية الأوروبية على ضرورة وجود نية متعمدة لتعريف التضليل. هذا الرأي يتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث يبدو أن نشر المعلومات المضللة يقع ضمن نطاق حرية التعبير وفقًا لتفسير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للمادة 10 من الاتفاقية، والتي تحمي "الأخبار أو الأفكار التي يتم قبولها بارتياح أو تعتبر غير ضارة أو غير مهمة"⁸².

هذا هو النهج الذي اتخذه أيضًا المجلس الدستوري الفرنسي، والذي أرفق قانون عام 2019 ببعض التحفظات في قراره رقم 844-2019 DC المؤرخ في 17 ديسمبر 2019. تهدف هذه التحفظات إلى تحديد الأخبار الكاذبة بدقة أكبر، وتحديدًا "الطبيعة الخادعة أو غير الدقيقة" للمزاعم أو الاتهامات التي يمكن، وفقًا لهذا القانون، أن تكون موضوع إجراء قد يؤدي إلى وقف نشر بعض المحتويات الإعلامية. وقام قضاة مجلس الدولة بتقييد اللجوء إلى مثل هذا الإجراء بالحالات التي يكون فيها "الطبيعة غير الدقيقة أو الخادعة واضحة"، بالإضافة إلى شرط مرتبط بآثار مثل هذا المحتوى، والذي فسره المجلس بشكل صارم بحيث يطالب بأن يكون "خطر الإضرار بصدق العملية الانتخابية" "واضحًا" أيضًا⁸³. يشترط أن يكون الطابع المضلل واضحًا، مما يقلل من عدد الأخبار الكاذبة التي يمكن معالجتها بموجب القانون ويؤدي إلى تفسير ضيق جدًا لمفهوم التضليل، وهو ما يصب في مصلحة حرية التعبير.

يرى المجلس الدستوري في الواقع أنه: "في ظل الوضع الحالي لوسائل الاتصال، وبالنظر إلى التوسع العام لخدمات الاتصال السلمي البصري عبر الإنترنت والأهمية التي اكتسبتها هذه الخدمات للمشاركة في الحياة الديمقراطية والتعبير عن الأفكار والآراء، فإن هذا الحق يشمل حرية الوصول إلى هذه الخدمات والتعبير فيها"⁸⁴.

يرى القاضي الدستوري أن حرية الاتصال تشمل الفضاء الرقمي، وأنها شرط أساسي لمشاركة المواطنين في الحياة الديمقراطية. وبدون تعريف دقيق للتضليل الذي من شأنه أن يخل بالنظام العام، فإن العواقب على حرية التعبير وعلى قيم الديمقراطية ستكون وخيمة. في الواقع، فإن توظيف النظام العام الديمقراطي لأغراض أخرى يمثل خطرًا كبيرًا، حيث قد يؤدي إلى تقويض التعددية وإلغاء جميع الآثار الإيجابية للديمقراطية التشاركية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لسوابق المجلس الدستوري، وبهدف الحفاظ على نهج وظيفي للنظام العام، يبدو من الضروري أن تتم حماية المجتمع من التضليل في إطار تنظيم الفضاء الرقمي، مع الأخذ في الاعتبار أنها قد تمثل تهديدًا للحقوق والحريات المكفولة دستوريًا، وذلك ضمن إطار مبدأ التناسب. هذا الأمر يمثل أيضًا التزامًا مفروضًا بموجب سوابق المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي ترى، وفقًا لبرتراند لوفي، أنها "تقوم بوضع النظام العام للدولة والنظام العام للفرد في مواجهة بعضهما البعض، من خلال مبدأ التناسب الذي يعمل كخط فاصل"⁸⁵.

إن التعريف الضيق لمفهوم التضليل، مقترنًا باحترام مبدأ التناسب، يسمح بتقييد التدابير الهادفة لمكافحة التضليل، ويفرض اعتماد تدابير تتناسب تمامًا مع ما هو ضروري للحفاظ على النظام العام من جهة، وحرية التعبير من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، وكما ينص قانون عام 2019، يجب أن يقابل الطابع الوقائي للتدابير بإمكانية اللجوء إلى قاضي المستعجلات المدني، كما هو منصوص عليه في المادة L. 52-12 du code électoral. هذا المسار مشروط بعدة شروط. أولاً، بما أن القانون لا يطبق إلا خلال فترة الحملة الانتخابية، فإن اللجوء إلى قاضي المستعجلات يقتصر أيضًا على هذه الفترة. يجب أن تكون الانتخابات المعنية انتخابات وطنية (تشريعية، رئاسية، أوروبية، استفتاء)، ويجب أن تكون المعلومات المضللة "من شأنها أن تؤثر على نزاهة الاقتراع". علاوة على ذلك، يجب نشر هذه المزاعم أو الاتهامات غير الدقيقة "بشكل متعمد أو اصطناعي أو آلي وبشكل واسع عبر خدمة اتصالات عبر الإنترنت". ويجب على قاضي

المستعجلات أن يصدر قراره في غضون أربع وثمانين ساعة من تاريخ الطلب المقدم من "النيابة العامة أو أي مرشح أو أي تجمع سياسي أو أي شخص له مصلحة في التصرف". وتطبيقاً لهذه الأحكام، طلب اثنان من المنتخبين سحب تغريدة لكريستوف كاستانر، وزير الداخلية آنذاك، أعلن فيها عن هجوم على مستشفى بيتي سالبترير من قبل المتظاهرين. وفي اليوم التالي، نفى صحيفة لو موند رواية الوزير، حيث تبين، بعد التحقق من عدة شهادات وصور، أن دخول المتظاهرين كان "نتيجة للازدحام الناجم عن تدخل قوات الأمن"⁸⁶.

ومع ذلك، اعتبر قاضي المستعجلات بمحكمة باريس الكبرى أنه، على الرغم من أن "قسم العناية المركزة لم يتعرض لهجوم من قبل المتظاهرين الذين بقوا خارج المبنى ولم يصب أي من العاملين الصحيين"، وأن "الرسالة التي كتبها السيد كريستوف كاستانر تبدو مبالغاً فيها حيث استخدم مصطلح الهجوم والإصابات، فإن هذه المبالغة تتعلق بوقائع حقيقية، وهي دخول المتظاهرين إلى حرم مستشفى بيتي سالبترير". وبالتالي، فإن ادعاء الوزير ليس "واضحاً وغير دقيق أو مضللاً". علاوة على ذلك، يرى قاضي المستعجلات أن التغريدة "[...] لم يخف هذا الجدل، حيث تم الطعن فيها على الفور، ونشرت العديد من المقالات في الصحافة المكتوبة أو عبر الإنترنت تفيد بأن الأحداث لم تسير على النحو الذي صرح به السيد كريستوف كاستانر، وظهرت روايات مختلفة، مما سمح لكل ناخب بتكوين رأي مستنير، دون خطر واضح من التلاعب."⁸⁷

وبالتالي، يرى القاضي أن شرط الإضرار بنزاهة الانتخابات لم يتحقق، ولا يمكن تصنيف الخبر المنشور على أنه خبر كاذب بالمعنى المقصود في قانون عام 2018. وبالتالي، فإن نطاق تطبيق قانون عام 2018 محدود بطبيعته، خاصة وأنه يقتصر على فترات الحملات الانتخابية، كما تشير ديان دي بيليسيز، "ويغطي حاجة محددة جداً للمرشحين لمنصب انتخابي، ولكنه يترك مسألة الأخبار الكاذبة التي تظهر خارج فترات الانتخابات أو التي لا تتعلق بالمرشحين دون حل"⁸⁸.

وبالتزامن مع التحفظات التفسيرية للمجلس الدستوري، تم "تحييد" آثار قانون عام 2019 وفقاً لفرانسوا سان بونيه⁸⁹. إذا كان إدراج مكافحة التضليل ضمن النظام العام يبدو ضرورياً لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي في إطار قانوني متماسك، مع ضرورة التوفيق بين ذلك وبين نهج ليبرالي للديمقراطية، فإن هذا ليس كافياً لضمان استمرارية المبدأ التشاركي على وسائل التواصل الاجتماعي.

2.3 مسألة غياب السيادة الرقمية: هل تنظيم الفضاء الرقمي مقيد بالضرورة؟

إن وضع نظام لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي بهدف الحفاظ على نظام عام ديمقراطي يطرح ثلاث مشكلات رئيسية. أولاً، تعدد الجهات الفاعلة المتدخلة في حماية هذا النظام العام، مما قد يثير تساؤلات ليس فقط حول الفعالية، بل وأكثر من ذلك حول شرعية أي إجراء من شأنه أن يمس حريات أساسية مثل حرية الاتصال، وأن ينطوي على تفويض صلاحيات شرطية إلى أشخاص خاصين⁹⁰.

ثانياً، تبرز صعوبات تتعلق بتعريف كل جهة فاعلة لمفهوم التضليل وكيفية تطبيقه. ومع ذلك، فإن إخضاع التدابير الوقائية لرقابة القاضي يمكن أن يؤدي إلى توحيد الإجراءات من خلال تطوير سابقة قضائية تحقق التوازن بين حماية المبدأ التشاركي، من خلال مكافحة التضليل، وحماية حرية التعبير والاتصال. وأخيراً، فإن المشكلة الثالثة والأهم هي معرفة ما إذا كان هذا المفهوم للنظام العام سيسمح بمكافحة فعالة للتضليل في ظل غياب السيادة الرقمية للدولة أو حتى أوروبا. في الواقع، في مواجهة تركيز القوة الرقمية في أيدي الجهات الفاعلة الخاصة، وخاصة شركات التكنولوجيا العملاقة، فإن تنظيم هذه الأنشطة يكون مقيداً بالضرورة بالنسبة للدولة. لهذا السبب، تزداد الحاجة إلى السيادة الرقمية بشكل ملح. على الرغم من أن هذا المفهوم "مبهم، وغامض، ومتعدد الأشكال، ومتعدد المعاني"⁹¹. بما أن كل متحدث يعطي لها معنى خاصاً به⁹²، يمكن تعريف السيادة الرقمية بشكل عام على أنها "قدرة الدولة على التصرف في الفضاء الإلكتروني"⁹³. وفقاً لبولين ترك، هذا لا يعدو كونه مقارنة قانونية للسيادة الرقمية تتمثل في مطالبة الدول بـ "سلطة الأمر والطاعة على الشبكات"⁹⁴. ومع ذلك، في مقارنة "سياسية واقتصادية"، تشير الباحثة إلى هيمنة شركات التكنولوجيا العملاقة "بفضل موقعها المهيمن في السوق"⁹⁵. بينما في مقارنة "أكثر ليبرالية وفردية"، فإن هذه السيادة هي "سيادة المستخدمين" والتي يمكن مقارنتها بـ "السيادة الشعبية" ويمكن أن تكون "فردية"⁹⁶.

هذه المقاربات المختلفة لمفهوم السيادة الرقمية لا تسمح فقط بفهم التحديات المتعددة المتأصلة في هذا المفهوم، بل تؤكد أيضاً على ضرورة تنظيم "يأخذ في الاعتبار هذه المستويات المختلفة" أو مقاربات السيادة الرقمية⁹⁷. وهكذا، يدعو برتراند واروسفل إلى تنظيم متعدد المستويات: فرض قيود قانونية على المنصات الرقمية، و"تعزيز القدرات القانونية للمواطنين مستخدمي الإنترنت"، والحفاظ

على صلاحيات السلطة العامة على المستويين الداخلي والدولي من أجل "ضمان حماية البنية التحتية الرقمية الأساسية"⁹⁸. وبالتالي، لا يمكن التفكير في السيادة الرقمية على المستوى الوطني فقط، بل يجب النظر فيها، لتحقيق أقصى قدر من الفعالية، على المستوى الإقليمي أو حتى الدولي.

ومع ذلك، فإن مفهوم السيادة، مثل مفهوم صلاحيات الشرطة، مصمم نظريًا على المستوى الوطني. فما هي فائدة استدعاء مفهوم السيادة إذا كان الهدف في النهاية هو إنكار سلطة الدولة في أي مجال، وخاصة في مجال استراتيجي لمستقبل مجتمعاتنا؟ لذلك، يبدو من الضروري التخلي عن مفهوم السيادة على المستوى القانوني، المستند بشكل أساسي إلى أعمال جان بودان⁹⁹، والتركيز على مفهوم أكثر ملاءمة للتحديات التي يطرحها التطور الرقمي في إطار ديمقراطياتنا.

لذلك، من أجل إعطاء هذا المفهوم للسيادة الرقمية، الذي لا تزال معالمه غير واضحة، محتوى ملموسًا، يتطلب الأمر منا اللجوء إلى "رافعة القوة" التي يمثلها الاتحاد الأوروبي، وفقًا لإتيان دروارد وإيمانويل لمبرت اللذين يشيران بشكل أوسع إلى "السيادة التكنولوجية" ويدعمان حجتهما بمثال "تاريخ الفضاء الذي يجب أن يكون مصدر إلهام"¹⁰⁰. هذه هي أيضًا المقاربة التي طورها برتراند واروسفل والذي يدعو إلى "البحث عن سبل تنظيم قانوني متسق ومترابط" يعتمد على "نهج متعدد الأطراف يجمع بين السلطة العامة والشركات والخبراء العلميين وممثلي المجتمع المدني" وتعزيز هذا النهج من خلال "حوار منظم مع كيانات مماثلة على المستوى الأوروبي، أو حتى الدولي"¹⁰¹. "الذي لم يُصمم كـ"أداة للنفوذ الإقليمي". هذا هو التصور الذي يجب علينا تفضيله "بدلاً من هذه السيادة الصارمة التي تكون في الغالب غير فعالة وغير مشروعة"¹⁰². وأخيرًا، يدعم المؤلفون هذا الحجة بضرورة التفكير في السيادة الرقمية على المستوى الأوروبي بمثال نجاح اللائحة العامة لحماية البيانات¹⁰³ (GDPR)، والتي لا تعتبر "أداة من أدوات القوة الإقليمية، بل أداة لحماية المواطنين"¹⁰⁴.

يبدو إذن أن هناك إجماعًا حول "سيادة رقمية أوروبية" نتيجة "الإدراك المفاجئ لـ [...] حدود كل دولة أمام هذه التحديات"¹⁰⁵. وبدلاً من "إخفاء هذه الروابط التبادلية التي تمثل سمة عصرنا"¹⁰⁶، فإن الفكرة هي تعزيز الإطار القانوني على المستوى الأوروبي. وقد تجسد ذلك في اعتماد قانون الأسواق الرقمية¹⁰⁷ DAM وقانون الخدمات الرقمية¹⁰⁸ (DSA). لكن عندها يمكننا أن

نتساءل مجددًا عن مفهوم السيادة الذي نتحدث عنه هنا، أو بشكل أدق، عما إذا كان هذا المفهوم لا يتعارض تمامًا مع مفهوم السيادة التقليدي. يرى برونيس برتراند أنه نوع من السيادة المعكوسة، "المقلوبة"، والتي تتأثر بشكل كبير بالتحول الرقمي، وأن المستوى الأوروبي وحده هو القادر على الحد من هذه التأثيرات، وربما تصحيحها. وبالتالي، فإن تصور السيادة الرقمية الأوروبية لا يعني تطبيق نظرية الدولة على المستوى الأوروبي، بل يعني التفكير في الاستقلال، أو بالأحرى تمكين السلطة العامة الأوروبية من التصرف، في عالم تغير بشكل كبير بسبب الرقمنة، حيث لم تتمكن الدول الأوروبية من العثور على مكانها، أي إعادة تمكين الدول الأوروبية من التصرف في عالم أعيد تشكيله بالرقمنة¹⁰⁹.

وبالتالي، فإن هذه السيادة الرقمية التي تهدف إلى "تمكين دول أعضاء الاتحاد من التصرف" تتخذ طابعًا وظيفيًا، حيث يتم النظر إليها بشكل أكبر كهدف يجب تحقيقه، ليس من منظور شكلي محض، أي كسلطة عليا، بل من منظور مادي، أي كضرورة للدفاع عن القيم في الفضاء الإلكتروني. وكما تشير بولين ترك، يجب "تطوير التنظيم بما يتماشى مع قيمنا ومصلحتنا العامة"¹¹⁰. ويمكن أن يجد هذا النظام العام الموسع، الذي لا يقتصر على احترام الكرامة بل يشمل أيضًا حماية قيم الديمقراطية من خلال مكافحة التضليل، صدى له في معايير الاتحاد الأوروبي.

وهكذا، فإن اللائحة الأوروبية الجديدة للخدمات الرقمية، التي لن تدخل حيز التنفيذ إلا اعتبارًا من 15 فبراير 2024، تهدف تحديدًا إلى تنظيم الإنترنت في الفضاء الأوروبي. وربما يكون الحل الأمثل لمكافحة التضليل الخطير في الديمقراطية يكمن في نظام عام ديمقراطي أوروبي. إن مكافحة التضليل أمر ضروري لوضع أسس الديمقراطية التشاركية وتعزيز شرعية المؤسسات في عصر الرقمية. ومع ذلك، يبدو أن هذه العملية معقدة وتتطلب المزيد من البحث والتأمل في مفاهيم القانون العام الأساسية مثل الديمقراطية والسيادة والنظام العام.

الخاتمة:

تتطلب التحديات الحالية التي تواجه الديمقراطيات المعاصرة في عصر الرقمية إعادة تقييم شاملة للأطر القانونية والسياسية التي تحكمها. إن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي كأداة قوية للتواصل والمشاركة السياسية قد أتاح فرصًا غير مسبوقة لتعزيز الديمقراطية، ولكنه في الوقت ذاته قد أسفر عن مخاطر جسيمة تهدد أسس هذه الديمقراطيات. من خلال تحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي

وتأثيرها على الديمقراطية التشاركية، يمكننا استنتاج أن التنظيم الفعال لهذه المنصات هو أمر ضروري للحفاظ على الشرعية الديمقراطية وضمان حرية التعبير والتواصل.

لقد أظهرت الأحداث التاريخية الحديثة، مثل الربيع العربي وحركات الاحتجاج العالمية، كيف يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تلعب دوراً محورياً في تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم والمشاركة في النقاشات العامة. ومع ذلك، فإن هذه المنصات قد أصبحت أيضاً أرضاً خصبة لنشر المعلومات المضللة، مما يعرض المؤسسات الديمقراطية للخطر. إن انتشار التضليل عبر الإنترنت، كما يتضح من حالات مثل كامبريدج أناليتيكا وأحداث الكابيتول، يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال.

في هذا السياق، يبرز مفهوم "الديمقراطية التداولية" كإطار نظري يمكن أن يعزز من فعالية الديمقراطية التشاركية. يعتمد هذا المفهوم على فكرة أن الحوار العام الحر بين مواطنين متساوين هو الأساس الشرعي للقرارات السياسية. ومع ذلك، فإن التحديات التي تطرحها المعلومات المضللة تمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق هذا المبدأ. لذا، يتعين على الديمقراطيات أن تتبنى استراتيجيات فعالة لمكافحة التضليل، مع الحفاظ على حقوق الأفراد في التعبير والتواصل.

إن تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي لا يعني بالضرورة تقويض الحريات الفردية، بل يمكن أن يكون خطوة نحو تعزيز الديمقراطية. يجب أن يتم هذا التنظيم في إطار يضمن احترام حقوق الأفراد، مع التركيز على مكافحة المعلومات المضللة التي تهدد النظام الديمقراطي. إن تحقيق التوازن بين حماية المبدأ التشاركي وضمان الحريات الأساسية يتطلب تفكيراً عميقاً وإعادة تقييم مستمرة للأطر القانونية.

علاوة على ذلك، تبرز أهمية السيادة الرقمية كعنصر أساسي في هذا النقاش. يجب أن تكون الدول قادرة على فرض قوانينها وتنظيم الفضاء الرقمي بطريقة تحمي قيم الديمقراطية. إن غياب السيادة الرقمية يحد من قدرة الدول على مواجهة التحديات التي تطرحها الشركات التكنولوجية الكبرى، مما يتطلب استجابة منسقة على المستوى الأوروبي أو الدولي. إن تعزيز السيادة الرقمية الأوروبية يمكن أن

يوفر إطارًا قانونيًا متماسكًا لمكافحة التضليل وتعزيز الديمقراطية في الفضاء الرقمي.

في النهاية، يتطلب تعزيز الديمقراطية التشاركية في عصر الرقمية جهدًا جماعيًا من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والمجتمع المدني، والشركات. يجب أن يكون هناك حوار مستمر حول كيفية تنظيم الفضاء الرقمي بما يتماشى مع قيم الديمقراطية، مع ضرورة مراعاة التحديات المعقدة التي تطرحها المعلومات المضللة. إن الفهم العميق لهذه الديناميكيات سيمكننا من بناء نظام ديمقراطي أكثر مرونة وقوة، قادر على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

لذا، فإن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذا البحث تشير بوضوح إلى أن تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي ليس خيارًا بل ضرورة ملحة. يجب أن يتم هذا التنظيم بطريقة تحترم الحريات الفردية وتعزز من الشرعية الديمقراطية، مع التركيز على مكافحة التضليل الذي يهدد أسس الديمقراطية التشاركية. إن الفشل في تحقيق هذا التوازن قد يؤدي إلى تداعيات وخيمة على مستقبل الديمقراطيات في عصر الرقمية.

5. التهميش والمراجع:

1. Voir par exemple c. Ziegler, « Cyberdémocratie et démocratie participative », dans Internet et démocratie numérique, P. Ségur, S. Périé-Frey (dir.), Perpignan, Presses universitaires de Perpignan, , p. 155-171.
2. Ibid.
3. Voir par exemple T. Shulga Morskaya, La démocratie électronique, une idée en devenir, Thèse de doctorat en droit public, Université de Bordeaux, 2017.
4. Voir par exemple C.-A. Dubreuil, « La démocratie électronique au service de la démocratie locale », Actualités Juridiques. Droit administratif, n°, p. 1383-1391.
5. Conseil d'État, étude annuelle, réseaux sociaux: enjeux et opportunités pour les pouvoirs publics, Paris, documents français (rapports du conseil d'État ;), p. 11.
6. C. Richaud, « Réseaux sociaux : nouveaux espaces de contestation et reconstruction du politique ? », Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel, numéro d'octobre. CRDF, n°21 de 2023, p. 29 – 41.
7. Le journal officiel de l'Union Européenne, 12 Octobre 2022. L, 265.
8. Lire dans ce sens e. Kelsen, Démocratie. Sa nature, sa valeur, Paris, Daluz, 2024.
9. Lire dans ce sens b. Manin, Principes du gouvernement représentatif, Paris, Flammarion.

Il s'agit d'un ouvrage dans lequel l'auteur souligne que « le gouvernement représentatif présente des caractéristiques à la fois démocratiques et non démocratiques ». La démocratie représentative serait donc une forme de gouvernement « mixte », qui introduirait également une « dimension oligarchique », c'est-à-dire un gouvernement d'élites (ibid., p.306).

10.C. Girard, « La démocratie doit-elle être délibérative ? », Archives de Philosophie, numéro, p.223.

11. Y. Sintomer, « Démocratie participative, démocratie délibérative : l'histoire contrastée de deux classes émergentes », Démocratie participative, M.-H.Bacqué, Y. Sintomer (dir.), Paris, La Découverte, p.113.

12.b. Manin, « Introduction. Le modèle et ses problématiques », dans la transformation délibérative de la démocratie, L. Blondiaux, B. Manin (dir), Paris, Presses de Sciences Po, p.10.

13. « lorsque les individus abordent la prise de décision politique, ils ne savent que partiellement ce qu'ils veulent. Et « Nous sommes également fondés à prendre comme base de légitimité non pas leur volonté pleinement déterminée, mais, le processus par lequel ils la déterminent : la délibération »

(B. Mannin, « General Will or Deliberation ? Outlines of a Theory of Political Deliberation », Discussion, Non., p.94.

14. Ibid., p. 72-94.

15. Commission européenne, « Lutter contre la désinformation en ligne: une approche européenne », communication de la commission au parlement européen, au conseil, au comité économique et social européen et au Comité des régions, COM()nal, avril, p. 1.

16. R. Badhwar, C. Girard, « The Internet Needs Democracy Introduction », Spirit, n°, pp. En ligne : <https://www.cairn.info/revue-esprit-.2021-11-page-33.htm>.

17. Voir, sans s'y limiter, S. Abiteboul, J. Cattani, « Nos réseaux sociaux, notre organisation », The European law review, n°, , p. - ; A. Euverte, F. perbost, « Réguler les Réseaux Sociaux : où en sommes-nous ? », Journal of Commercial Jurisprudence, numéro, p. - ; O. Gerriet, M. Watin-Augouard, « Les troupes royales à l'épreuve des réseaux sociaux », Dalloz IP/IT, n°, , p. - ; UN. granchet, « Réseaux Sociaux, Médias en ligne et partage de contenus : à l'heure de la responsabilité et de la régulation », Légipresse, n°, p. - ; C. Lequesne Roth, V. Ndior, « Réseaux sociaux et contre-forces : penser les nouveaux modes d'organisation », Recueil Dalloz, n°, p. - ; Y. Polit, M.-d.-N. Ru o de Calabre, « organisation des réseaux sociaux », Monographies, no, p. -.19-30.

18. D. Baranger, « un spectacle triste » : la réforme des retraites entre opposition radicale et mauvaises pratiques gouvernementales, » GB Blog, Mars, en ligne : <https://blog.juspoliticum.com/.2023-3-09>.

19.C. Gérard, A. Le Gu, « Introduction », dans Démocratie délibérative : sélections de textes fondamentaux, C. Gérard, A. Le Joux (éd.), Paris, Hermann, p. 11.

20. La montée du populisme, notamment en Europe, en est un exemple clair.

21. Jürgen Habermas, espace public et démocratie délibérative: un tournant, F. Joly (trad.), Paris, Gallimard, p. 72.

22. Selon Habermas, les citoyens d'un État sont censés « prendre leurs décisions politiques dans le cadre de la tension existant entre leurs intérêts personnels, d'une part, et le souci de l'intérêt public, d'autre part » (ibid.).

23. Ibid., p. 86-87.

24. Ibid., p. 97.
25. Ibid., p.112.
26. Ibid., p. 113-114.
27. Ibid., p. 114.
28. Ibid., p. 117.
29. Idem.
30. C. Girard, « Qu'est-ce que l'espace public d'Internet ? », Spirit, No., p.39.
31. Idem.
32. Y. Paulette, (M.-d.-N). Ru o de Calabre, « Organisation des réseaux sociaux », p.22.
33. Commission européenne, « Combattre la désinformation en ligne... », p.4.
34. Commission européenne, « Combattre la désinformation en ligne... », p.4.
35. Écouter le podcast des sous de l'infox, « Le jargon de la désinformation », Radio France Internationale, janvier, en ligne : [https://www.r.fr/fr/podcasts/les-dessus-de-l-infox/-le-jargon-de-la-d C Informations erronées.](https://www.r.fr/fr/podcasts/les-dessus-de-l-infox/-le-jargon-de-la-d-C-Informations-erronees)
36. Notamment en raison de son utilisation par Trump, dont le contenu sur le réseau social Twitter est non seulement une source de désinformation généralisée mais tend également à « polariser l'opinion publique » ou à remettre en question l'intégrité des processus démocratiques comme les élections présidentielles (F. Ndior, « Les réseaux sociaux et l'administration Trump », Hérodote, n°, p.201-215.
37. Pour une étude de cette idée, voir par exemple G. Delannoi, « À l'aide de l'idée de post-vérité », Le Débat, n°, p.4-12.
38. Selon l'étude annuelle du Conseil d'État sur les médias sociaux, « l'invasion du Capitole par les partisans de Donald Trump [...] a démontré que les États démocratiques peuvent être déstabilisés par des campagnes de désinformation et met en évidence la faiblesse de l'État démocratique. » Processus démocratique » (Conseil d'État, Étude annuelle..., p.120.
39. Dario Compañó et Nathalie Bignard-Chenel présentent ainsi ce « phénomène de société » : « Sur Twitter, un pourcentage important de comptes sont automatisés, produisant de très grandes quantités de messages à l'aide d'algorithmes plus ou moins complexes. estimés par millions [...] ; ils ont des intentions diverses, allant des plus sombres, comme manipuler l'opinion par la diffusion massive de messages dont l'authenticité est parfois discutable [...] ou encore polluer les échanges avec du spam [...], à les plus constructifs et informatifs (informer, délivrer du contenu curatif, etc. [...]) » (D. Compagno, N. Pignard-Cheynel, « Chapitre. Le rôle des News Bots et de la publication automatisée dans la circulation des contenus d'actualité sur Twitter, » dans Information. Commenter et partager l'actualité sur Twitter et Facebook , A. Mercier, N. Pignard-Cheynel (dir.), Paris, Éditions de la Maison des Sciences de l'homme, p.11.
40. C'est ce que l'on retrouve sous le nom de « guerre de l'information ». Par exemple, la lettre de la Commission européenne citée ci-dessus fait l'observation suivante : « Une série d'acteurs nationaux et étrangers ont largement eu recours à des campagnes massives de désinformation en ligne pour semer la méfiance et créer des tensions sociétales, ce qui pourrait avoir de graves conséquences sur notre sécurité. menées par des pays tiers peuvent faire partie de menaces hybrides contre la sécurité intérieure, y compris dans le cadre de processus électoraux, notamment lorsqu'elles s'accompagnent de cyberattaques. Par exemple, la doctrine militaire russe reconnaît explicitement la guerre de l'information comme l'un de ses domaines de compétence. (Commission européenne, « Combattre la

désinformation en ligne... », p.2.

41.D. Leloup, F. Renaud, « Opération « Story Killers ». Enquête « À la découverte des mercenaires de la désinformation », Le Monde, février, pp.18-19.

42. Selon Denis Tissot, bien que leur définition reste « ou », ces « contrefaçons excessives » regroupent les techniques suivantes : « échange de visages, reconfiguration faciale (reconstitution faciale) dans le but de modifier les expressions faciales d'un personnage ou d'un personnage ». ". dans une vidéo en lui faisant reproduire virtuellement des expressions faciales produites en studio par un acteur ou une tierce personne, la synchronisation labiale consiste à modifier la bouche d'une personne pour faire croire qu'elle a dit quelque chose (ils ne l'ont jamais dit), à apprendre la voix pour faire une personne dire presque n'importe quel message (D. Tissot, « L'Intelligence artificielle face à la désinformation : autant un problème qu'une solution ? », I D – Information, données et documentation, n°, p.67.

43. Ibid.

44.D. Chavalarias, données toxiques. Comment les réseaux manipulent nos opinions, Paris, Flammarion, p.168.

45. Loi n°-décembre relative à la lutte contre les manipulations de l'information, Journal Officiel de la République française, n°, décembre, texte n° 45. Cette loi prévoit donc de lutter contre la diffusion de fausses informations, mais uniquement pendant des périodes précises, notamment lors des campagnes électorales. La loi dite « anti-fake news » crée un mandat d'arrêt civil pour stopper la diffusion de fausses informations pendant la période de trois mois précédant une élection nationale. Le système législatif impose certaines obligations aux plateformes numériques en termes de régulation et de transparence, dont notamment le « devoir de coopérer ». Le Conseil supérieur de l'audiovisuel (CSA), devenu Autorité de régulation de l'audiovisuel et des communications numériques (ARCOM), voit ses pouvoirs élargis pour inclure le pouvoir de recommandations à destination des plateformes visant à lutter contre l'usage de fausses informations susceptibles de perturber le public. ordonner ou porter atteinte à l'honnêteté du vote (plus Pour plus de détails sur cette législation, voir J. Haas, A. Dubarry, « Combattre les fausses nouvelles, un défi juridique et démocratique », Dalloz IP/IT, n°, p.240-249.

46. Le Netzwerkdurchsetzungsgesetz ne fait pas explicitement référence aux « fausses informations » qui relèvent pourtant de cette législation (voir C. Morin-Desailly, Avis déposé au nom de la commission de la culture, de l'éducation et de la communication sur le projet de loi visant à lutter contre la haine contenus sur Internet, Sénat, n°, décembre, en ligne : <https://www.senat.fr/rap/a - /a - .pdf>). La loi prévoit les mécanismes suivants : « - Les plateformes concernées doivent mettre en place un mécanisme de signalement facilement accessible aux internautes ; - Les plateformes sont tenues de supprimer les contenus « manifestement illégaux » en quelques heures ; Ce délai s'étend à sept jours dans les « cas complexes » dont la légalité n'est pas claire. - Les réseaux sociaux qui ne remplissent pas leurs obligations « de manière régulière et répétée » sont passibles d'une amende pouvant aller jusqu'à plusieurs millions d'euros » (ibid., p. -). Par ailleurs, l'auteur censuré peut recourir aux poursuites judiciaires. Les victimes peuvent également « avec autorisation. Le tribunal [...] peut demander la divulgation de l'identité de l'auteur, afin de déposer une plainte, si nécessaire » (ibid., p.11.

47. Voir infra.

48. Une abréviation qui fait référence aux cinq grandes entreprises américaines Google,

Apple, Facebook, Amazon et Microso, qui dominent, ou selon certains, dominent le marché numérique. Selon Henri Isaacs, l'usage de l'abréviation est « essentiellement français » et s'est « estompé depuis », comme en témoigne l'utilisation du terme « gatekeepers » par le European Digital Markets Act ou « Very Large Internet Platforms » (VLOP), pour les très grandes plateformes sur Internet) ou « Very Large Search Engines » (VLSE, pour Very Large Search Engines) (H. Isaac, « Pour en avoir l'acronyme GAFAM », Pouvoirs, n°, p.8.

49.D. De Belesquez, « Fake News : Une loi controversée qui soulève plus de questions qu'elle n'en résout », Constitutions, n°, p.562.

50. Idem. Le critère initialement retenu était le caractère invérifiable et donc invraisemblable de l'information. La Commission juridique du Sénat a donc rejeté cette définition en raison de son caractère incriminant (F. Saint-Bonnet, « La loi peut-elle saisir les fausses nouvelles ? Protéger la société d'elle-même ou défendre la démocratie », Tribonien, n°, p.6.

51. Art. Loi n° codifiée à l'article. L--I de la Loi Électorale.

52. « Pendant les trois mois précédant le premier jour du mois des élections générales et jusqu'à la date du tour de scrutin au cours duquel ces élections sont obtenues » (ibid.).

53. Voir infra II.A.

54. Voir infra II.B.

55. Voir en ce sens la thèse de Marie-Odile Peyroux-Cissoko concernant spécifiquement l'ordre général immatériel : M.-O. Perroux-Cissoko, La commande publique immatérielle en droit public français, Issy-les-Moulineaux, LGDJ, 2018.

56. E. Picard, Le concept de police administrative, Paris, LGDJ, t. II, p. . Pour la présentation par l'auteur de la thèse de la symétrie entre ordre public et principe de liberté, voir p.540 sq.

57. J.M. Sauvé, « Séance inaugurale », dans Conseil d'État, Cour de cassation, Ordre public : constatations conjointes du Conseil d'État et de la Cour de cassation, Paris, Documents français, p.21.

58.M. Horio, Recueil initial de droit administratif, 4e éd., Paris, Serre, p.549.

59. C.E., Ass., octobre, Commune de Morsang-sur-Orge, n° ; S.A., Renvoi, janvier, Ministre de l'Intérieur c. M. Dieudonné n° ; CE, novembre, Assemblée générale contre le racisme et pour la défense de l'identité chrétienne française et SARL Les productions de la Plume, n°.376107.

60. AD, novembre, Abarkan, no.365587.

61. J.-E. Schoettle, « Réflexions sur l'ordre public immatériel », Revue française de droit administratif, n°, p.328.

62. M.-O. Peyroux-Cissoko, « L'ordre public immatériel dans le droit public français », Revue des droits et libertés fondamentaux, en ligne : <https://revuedlf.com/theses/lordre-public-immateriel-en-droit-public-francais>. Ainsi, dans sa thèse, l'auteur souligne « le danger que représente une telle idée dans l'ordre libéral » (M.-O. Peyroux-Sissoko, L'ordre public immatériel en droit public français, p.), reconnaissant la possibilité « d'être immatériel ». L'ordre public doit être élevé au rang d'ordre moral, soit parce qu'il est abusé par l'État, soit parce qu'au contraire il est exploité par des individus ou des groupes » (ibid.).

63. J.C. Marin, « Opening Session », dans Conseil d'État, Cour de cassation, Ordre public..., p.17.

64. Ibid.

65. Marie-Odile Peyroux Sissoko considère ainsi l'ordre public immatériel « au sens restrictif

» comme « une idée qui permet de restreindre les droits et libertés individuelles des individus en dehors de toute perturbation matérielle dans le but de protéger les exigences d'ordre supérieur (valeurs objectives) » (M.-O. Peyroux-Sissoko, *L'ordre public immatériel en droit public français*, p.525.

66. CC, décembre. N°- QPC pour mai, Cons. 6.

67. Voir c. Carcassonne, « Interdictions et liberté d'expression », *Nouveaux Cahiers du Conseil constitutionnel*, numéro de juin, p. En ligne : <https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/les-interdits-et-la-liberte-d-expression>.

68.X. Magnoon, « Avis n° Liberté de communication. Liberté de publier et de recevoir la parole », dans la protection des libertés et droits fondamentaux, T. S. Renoux (dir.), Paris, La Documentation française, 2007, p.128.

69. Il s'agit d'un droit fondamental des auditeurs et des téléspectateurs. (CC, déc. n° - DC de septembre, cons.).

70. La liberté de circuler des idées et des opinions est l'un des droits de l'homme les plus précieux.

71. c. Carcassonne, « Interdictions et liberté d'expression », p.55.

72. Laurence MARION, « La liberté d'expression à la télévision », *revue française de droit administratif*, n°5, 2018, p.950.

73. b. Blanquet, « La police des fausses informations à l'ère du numérique », *Revue du Droit Public*, n°1, 2021, p.154.

74. Sur ce sujet, lire A. Ponceglia, « Police administrative et répression criminelle », *Revue des Droits et Libertés Fondamentaux*, chron. , en ligne : <http://www.revuedlf.com/droit-administratif/police-administrative-et-repression-penale>.

75. Ibid.

76. b. Blanquet, « La police des fausses informations... », p.155 sq.

77. Depuis le 1er janvier, l'ARCOM est née de la fusion entre le CSA et la Haute Autorité pour la diffusion des œuvres et la protection des droits sur Internet (HADOPI), instituée par la loi n°-Octobre relative à la régulation et à la protection des l'accès aux œuvres culturelles à l'ère du numérique, *Journal Officiel de la République française*, numéro d'octobre, texte n° 250, 26 octobre 2021, texte n°2.

78. Une autorité qui s'appuie notamment sur les dispositions de l'article - de la loi n° - de septembre relative à la liberté de communication.

79. Blanquet invoque à cet égard « une police inavouée des plateformes en ligne » (B. Blanquet, « La police des fausses informations... », p.160 sq.

80. Conseil d'État, Étude annuelle 2022, p.293.

81. Il s'agit d'une question pratique, également liée à la souveraineté numérique (voir infra).

82. Cour européenne des droits de l'homme, *Handyside c. Royaume-Uni*, 7 décembre 1976, n°5493/72, §.549.

83. CC, décembre. n° 2015-773 DC du 18 décembre 2018, cons, 23.

84. CC, décembre, n°2020-801 DC du 18 juin 2020, cons, 4.

85.b. Lovell, « Opening Session », *Conseil d'État, Cour de cassation, Ordre public...*, p.12.

86.F. Saint-Bonnet, « Fake News... », p.15.

87. TGI Paris, Renvoi, May, Mme Few et M. Ozoulias c. Twitter France, n°19/53935.

88. De Belichez, « Fake News... », p.563.

- 89.F. Saint-Bonnet, « Fake News... », p.16.
90. Lisez à propos de ce sujet b. Morell, « Assigner les activités policières aux gens ordinaires », Revue du Droit Public, n°1,2020, p.77-101.
91. Ecoutez Pauline Turk, professeur de droit public à l'Université Côte d'Azur, dans c. Longet, Rapport déposé au nom de la Commission d'enquête sur la souveraineté numérique, R. II, Rapports, Sénat, n°7, 1er octobre, 2019, p.99-100.
92. E. Drward, E. Lempert, « Our Technological Sovereignty Must Pass Through Europe », Public Actors, janvier, mis à jour en juillet 2022.
93. J. Longet, Rapport déposé au nom de la Commission d'enquête sur la souveraineté numérique, éd. I, Rapport, Sénat, n°, 1er octobre 2019, p.16.
94. L'audition de Pauline Turk, dans l'affaire J. Longet, Rapport déposé au nom de la Commission d'enquête sur la souveraineté numérique, R. II, p.100.
95. Ibid.
96. Ibid., p.101.
97. b. Warosville, « Régulation numérique et souveraineté dans le cyberspace », Dalloz IP/IT, n°11,2022, p.549.
98. Ibid., p.549-550.
99. C. Boudin, Six Livres de la République, Paris, v. Du Bois,1576.
100. Vers le bas, E. Limpert, « Notre souveraineté technologique... ».
- 101.B. Warosville, « Régulation numérique... », p.548.
102. Ibid.
103. Règlement (UE) / émis par le Parlement européen et du Conseil en avril relatif à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel, à la liberté de circulation des données et à l'abrogation de la directive / CE, Journal o sky de l'Union européenne, L.119, 4 mai 2006, p.1-88.
104. E. Vers le bas, E. Limpert, « Notre souveraineté technologique... ».
- 105.b. Bertrand, « Souveraineté numérique européenne : « La pensée en action » ? », European Law Quarterly Review, n°7, 2021, p.249.
- 106.F. Trégier, L'utopie déchue, Anti-Histoire d'Internet, Paris, Fayard, ; Cité par M. Untersinger, « Histoire de l'idée. Souveraineté numérique », Le Monde, 21 novembre 2019, p.26.
107. Règlement (UE) 2022/1925.
108. Règlement (UE) / du Parlement européen et du Conseil d'octobre relatif au marché unique des services numériques et modifiant la directive / CE (Régulation des services numériques), Journal officiel de l'Union européenne, L277, 27 octobre 2022, p.1-102.
109. Brunessen BERTRAND, « La souveraineté numérique européenne... », p.250.
110. L'audition de Pauline Turk, dans l'affaire J. Longet, Rapport déposé au nom de la Commission d'enquête sur la souveraineté numérique, R. II, p.102.